

إطار الاقتراض المتكامل المنقح

الوثيقة: EB 2025/146/R.24

بند جدول الأعمال: 8(ب)(3)

التاريخ: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2025

التوزيع: مقيد

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

مراجع مفيدة:

إطار الاقتراض المتكامل المنقح (EB 2023/138/R.8)

سياسة كفاية رأس المال (EB 2019/128/R.43)

سياسة السيولة (EB 2020/130/R.32)

الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (EB 2022/137/R.12)

إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق (EB 2019/128/R.46)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على إطار الاقتراض المتكامل المنقح على النحو الوارد في هذه الوثيقة. والمجلس التنفيذي مدعو كذلك إلى تأييد تقديم مشروع القرار الوارد في الملحق الأول إلى مجلس المحافظين لاعتماده. ويدخل الإطار المنقح حيز النفاذ ويصبح ساري المفعول بعد اعتماد مشروع القرار من قبل مجلس المحافظين.

الأسئلة التقنية:

Natalia Toschi

رئيسة وحدة التمويل
شعبة خدمات الخزانة

البريد الإلكتروني: n.toschi@ifad.org

Gulnara Yunusova

مديرة وأمينة الخزانة
شعبة خدمات الخزانة

البريد الإلكتروني: g.yunusova@ifad.org

جدول المحتويات

1	أولاً- إطار الاقتراض المتكامل المنقح
1	ألف- الأهداف والنطاق
1	ثانياً- الركائز الخمس لأنشطة الاقتراض في الصندوق
1	ألف- المقرضون المؤهلون
2	باء- أدوات الاقتراض
3	جيم- استخدام الأموال المقترضة
3	DAL- حوكمة الاقتراض
5	هاء- إدارة المخاطر

أولاً- إطار الاقتراض المتكامل المنقح

ألف- الأهداف وال نطاق

-1 يهدف إطار الاقتراض المتكامل المنقح إلى تحقيق هدفين:

(1) الهدف 1. التمويل في الوقت المناسب والفعال من حيث التكاليف لصرف القروض لصرف على عمليات الصندوق: ضمان الوصول في الوقت المناسب إلى الموارد المقترضة بأفضل سعر لصرف للقروض إلى المستفيدين دعماً عمليات الصندوق.

(2) الهدف 2. كفاءة إدارة السيولة: تدبير الأموال لحفظ على متطلبات السيولة في الصندوق وإدارة السيولة في عمليات الخزانة بكفاءة.

-2 ويتمثل نطاق إطار الاقتراض المتكامل في إنشاء وتنظيم الركائز الخمس التالية لأنشطة الاقتراض في الصندوق:

(ألف) المقرضون المؤهلون؛

(باء) أدوات الاقتراض؛

(جيم) استخدام الأموال المقترضة؛

(DAL) حوكمة الاقتراض؛

(هاء) إدارة المخاطر.

ثانياً- الركائز الخمس لأنشطة الاقتراض في الصندوق

ألف- المقرضون المؤهلون

-3 المقرضون التاليون مؤهلون بموجب إطار الاقتراض المتكامل:

(1) الدول ذات السيادة والمؤسسات التي تدعمها الدول. تشير الدول ذات السيادة على حد سواء إلى الدول الأعضاء في الصندوق والدول الأخرى ذات السيادة التي ليست أعضاء في الصندوق. وتشتمل المؤسسات التي تدعمها الدول على جميع الشركات المملوكة للدول أو التي تسيطر عليها الدول ومؤسسات التمويل الإنمائي في الدول الأعضاء في الصندوق.

(2) المؤسسات فوق الوطنية والمتحدة الأطراف. تعتبر هذه المؤسسات جهات نظيرة طبيعية للصندوق. وسيواصل الصندوق إخبار أعضاء المجلس التنفيذي من خلال المنصة التفاعلية للدول الأعضاء بأي معاملات محتملة للاقتراض أو لإصدار ديون من خلال الإصدارات الخاصة مع مؤسسات فوق وطنية ومتعددة الأطراف قبل عملية استعراض لجنة مراجعة الحسابات ذات الصلة من أجل السماح لهؤلاء الأعضاء بالتعبير عن أي شواغل تتعلق بالمعاملة المقترحة. وستجري معالجة هذه الشواغل، حسب الاقتضاء، قبل تقديم أي مقتراحات إلى الاجتماع ذي الصلة للجنة مراجعة الحسابات لاستعراضها، وإلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها لاحقاً.

(3) المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة، بما في ذلك المستثمرون في مجال البيئة والمجال الاجتماعي ومجال الحكومة. تشمل هذه الفئة الكيانات التي لا تملكونها أو لا تدعمها الدول والتي تركز على الاستثمار في الأصول التي تتناول المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحكومة، بما في ذلك

التنمية الزراعية والنظم الغذائية، وتتيح للصندوق إمكانات كبيرة غير مستغلة. وشهدت السوق البيئية والاجتماعية وسوق الحكومة نموا قويا، كما يتضح من زيادة عدد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول التي تدعمها الأمم المتحدة وحجم أصولهم الخاضعة للإدارة.¹ وتماشيا مع زيادة اهتمام المستثمرين، سُجلت زيادة غير مسبوقة في حجم السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة.

(4) مقدم السيولة القصيرة الأجل. يشملون في المقام الأول صناديق الاستثمار المشتركة في سوق المال، والمصارف، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد وغيرها من الشركات الكبيرة التي لديها فائض نقدي والتي تهدف إلى الاستثمار بأفق زمني قصير لادارة فائضها النقدي بشكل فعال.

4- وقاعدة الإضافية تتطبق على قروض الشركاء الميسرة ولا تتطبق على غيرها من القروض.²
 ولن يكون للمؤسسات التي تدعمها الدول، والمؤسسات فوق الوطنية والمتعددة الأطراف، والمؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة الحق في الحصول على حقوق تصويت. وبالنظر إلى أن هؤلاء المقرضين لا يسهمون في تجديد موارد الصندوق، فلن يكون لهم الحق في أي حقوق تصويت ولن تتطبق عليهم القاعدة المتعلقة بالإضافة لمواجهة مخاطر الإبدال (باستثناء فيما يتعلق بقروض الشركاء الميسرة المقدمة من الدول الأعضاء في الصندوق والمؤسسات التي تدعمها الدول).

باء- أدوات الاقتراض

6- أدوات الاقتراض التالية مؤهلة بموجب إطار الاقتراض المتكامل:

(1) قروض الشركاء الميسرة. تُعد قروض الشركاء الميسرة أداة رئيسية في الإطار المالي لأي مؤسسة مالية دولية. وهي قروض تيسيرية (على سبيل المثال بأسعار فائدة أقل بكثير من أسعار الفائدة المتاحة في السوق، وأو آجال استحقاق طويلة، وأو فترات سماح طويلة) تتمثل، في حالة الصندوق، للأحكام والشروط التي تحكم قروض الشركاء الميسرة المنصوص عليها في تقرير تجديد الموارد ذي الصلة³ وتتطوّي على عنصر منحة يعطي المقرض حقوق تصويت معينة. وقروض الشركاء الميسرة المقدمة من مؤسسة مدعومة من الدولة تخول الدولة العضو التي تمتلك هذه الهيئة أو تحكم بها الحصول على حقوق التصويت فيما يتعلق بعنصر المنحة في هذه القروض.

(2) قروض في شكل غير قروض الشركاء الميسرة. نظرا لأنها قروض لا تخضع للشروط والأحكام المحددة مسبقا التي تحكم قروض الشركاء الميسرة، فإن القروض التي لا تكون في شكل قروض الشركاء الميسرة لا تمنح للمقرض حقوق التصويت.

(3) طرح الإصدارات الخاصة. ورقة مالية تباع مباشرة إلى مستثمر من مؤسسات القطاع الخاص، وليس كجزء من طرح عام.

(4) أدوات إدارة السيولة. وهي أدوات مالية قصيرة الأجل لإدارة التدفقات النقدية بكفاءة واستيفاء الالتزامات القصيرة الأجل. ومن بين الأدوات الأكثر استخداما في هذه الفئة الأوراق التجارية (وهي

¹ على النحو الوارد بمزيد من التفصيل في الإطار.

² تنص قاعدة الإضافية على أنه من المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء التي توفر قروض الشركاء الميسرة (إما بشكل مباشر أو من خلال مؤسسة تدعمها الدولة) مساهمات أساسية تساوي 80 في المائة على الأقل من الحد الأدنى من معيار المساهمة في المنح وأن تستهدف مساهمة معادلة لإجمالي المنحة (والتي تشمل مساهمة أساسية وعنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة) إلى الحد الأدنى على الأقل من معيار المساهمة في المنح. وسيكون الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح مساويا لنسبة 100 في المائة من متوسط المساهمة الأساسية بالعملة المحلية في الفترتين السابقتين لتجديد الموارد (بالنسبة للتتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، متوسط مساهمات التجديد الثاني عشر والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق).

أداة ديون قصيرة الأجل وغير مضمونة يجري إصدارها لجمع الأموال من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية الفورية بآجال استحقاق تقل عادة عن عام واحد) واتفاقيات إعادة الشراء (ترتيبات اقتراض قصير الأمد ومضمون حيث يبيع أحد الطرفين أوراقاً مالية مع الاتفاق على إعادة شرائها في موعد وبسعر محددin).⁴

ج- استخدام الأموال المقترضة

- 7- سيقوم الصندوق بالاقتراض لصرف القروض للمستفيدين ولادارة السيولة لدعم عملياته وإدارة سيولته بكفاءة ضمن إطار الخاص بإدارة الأصول والخصوم. سيواصل الصندوق الاقتراض لزيادة أثره الإنمائي. ومن خلال الاقتراض، سيدير الصندوق أيضاً أموالاً من أجل الإدارة الفعالة للسيولة. ويستلزم ذلك الحفاظ على متطلبات السيولة بما يتواء مع سياسة السيولة والتصنيف الإنمائي، بما في ذلك الاستخدام المؤقت لإدارة الضمانات. وستستمر إدارة الاقتراض على مستوى قائمة الموازنة وبما يتواء مع إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق.⁵
- 8- وباتباع نظام نشط لإدارة الأصول والخصوم، سيستمر تطبيق الشروط التالية على جميع الأموال المقترضة:
- عدم التخصيص. لا يجوز للمقرض، من حيث المبدأ، تقييد استخدام الأموال التي يقرضها للصندوق (كأن يقوم مثلاً بتخصيصها لمستفيدين معينين أو لأغراض أو مواضيع أو مناطق جغرافية معينة). وفي حالات محددة، لن يُنظر في أداة مواضيعية بدون تخصيص محدد لمجموعة فرعية من أصول القروض المشروعات والبرامج، إلا إذا كان الموضوع المقترض يتواء مع الرسالة الأساسية للصندوق وله روابط قوية بحافظة قروض الصندوق بأكملها.⁶
 - الاستدامة المالية. لن تستخدم الموارد الأساسية لدعم الاقتراض. سيحدد إطار إدارة الأصول والخصوم ووضع قائمة الموازنة في الصندوق شروط الاقتراض المقبولة، بما يعكس الطابع التيسيري للأصول من القروض المراد تمويلها حيثما ينطبق ذلك. ويراعي هذا النهج آلية تكاليف تحوط متعلقة لضمان حمائية الصندوق من آلية مخاطر متعلقة بالعملة أو أسعار الفائدة. وتستجري إعادة إقراض عائدات الأموال المقترضة للمقرضين بشروط تضمن تعقبية تكاليف التمويل بالكامل من خلال سعر الفائدة الذي يجري تحديده على القروض، وبالتالي الحفاظ على الاستدامة المالية.
 - 9- وتتطبق هذه الشروط بغض النظر عن آلية تخصيص الموارد المقترضة وينطبق هذا الشرط بغض النظر عن آلية تخصيص الموارد المقترضة. ولا تعتبر من قبيل التخصيص الذي يفرضه المقرض آلية قرارات استراتيجية متعلقة بوضع آلية منفصلة لتجيئه الأموال المقترضة (إلى فئة محددة من فئات الدخل، على سبيل المثال). وستشكل الاستدامة المالية دائماً المحرك الأول لآلية آلية أو سياسة تخصيص مطبقة على الأموال المقترضة.

د- حوكمة الاقتراض

- 10- سيوافق المجلس التنفيذي على خطة التمويل السنوية. سيحدد إجمالي مستويات مظروف الاقتراض الإرشادي لدورة تجديد موارد مدتها ثلاثة سنوات على أساس برنامج القروض والمنح المستهدف في سياق

⁴ على الرغم من أن إعادة الشراء من الناحية القانونية تشكل بيعاً وإعادة شراء للأوراق المالية وليس أداة اقتراض، إلا أنها تعمل من الناحية الاقتصادية مثل القرض المضمون أو الوديعة المؤمنة (الاستخدام الرئيسي لإعادة الشراء هو في الواقع اقتراض النقد وإقراضه).

⁵ الوثيقة EB 2019/128/R.46

⁶ سينعكس استخدام العائدات في نهاية المطاف في الاتفاقية الثانية.

كل هيئة من هيئات المشاورات الخاصة بتجديد الموارد. ونُعرض متطلبات الاقتراض السنوية للمشروعات والبرامج في خطة تمويل تدرج في وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. وسيوافق المجلس التنفيذي على كل من خطة التمويل ووثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات كل عام. وستكون مبالغ الاقتراض السنوية ضمن الحدود القصوى المقررة على النحو الوارد في سياسة كفالة رأس المال وسياسة السيولة وستشمل خطة التمويل تفاصيل مبالغ الاقتراض الجديد الفعلية والمترتب بها والمقررة.

وسيوافق رئيس الصندوق على المعاملات الفردية واتفاقيات القروض والمستثمرين المحتملين بعد الانتهاء من عملية العناية الواجبة. فعملية العناية الواجبة في الصندوق بشأن المؤسسات الاستثمارية الخاصة، على النحو الموصوف في الإطار 1، موثوق بها ومحرية. وسيستمر تطبيق العملية وسيجري توسيع سلطة الموافقة على المستثمرين المحتملين والمعاملات المرتبطة بها إلى رئيس الصندوق.⁷ وبسبب طبيعة المعاملات ومحدودية المدة المتبقية من أجل القرض، لا يخضع مزودو السيولة القصيرة الأجل والمعاملات ذات الصلة للموافقة المسبقة.

الإطار 1

عملية العناية الواجبة للمؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة

ستخضع المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة لتحقق داخلي بشأن العناية الواجبة يسترشد بالعملية الحالية لشركاء الصندوق المؤسسية مع القطاع الخاص. وسيجري فحص المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة مقابل المعايير التالية، والتي قامت الإدارة باستعراضها وتحديثها مؤخرًا:

(1) **المعايير الدنيا للمشاركة.** من أجل وضع أساس للمشاركة، على الصندوق أن يستخدم المعايير الدنيا للمشاركة المحددة في المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية (نوفمبر/تشرين الثاني 2009)، وهي: الصندوق "لن يشارك مع كيانات قطاع الأعمال التجارية التي تتوافق في انتهاكات حقوق الإنسان، ولن يتحمل العمالة الإجبارية أو القسرية أو استخدام الأطفال، والتي تشارك كذلك في بيع أو تصنيع الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو القنابل العنقودية، أو التي لا تتفق بالالتزامات أو المسؤوليات ذات الصلة التي تتطلبها الأمم المتحدة بأي طريقة أخرى"؛ والصندوق "لن يشارك مع كيانات قطاع الأعمال التي تنتهك العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

(2) **تقييم المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحكومة، والمخاطر المتعلقة بالسمعة.** سيجري فحص أداء المؤسسة الاستثمارية الخاصة المؤثرة المحتملة من خلال المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحكومة باستخدام ممؤشرات من عدة مصادر متخصصة، بما في ذلك تصنيفات المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحكومة التي توفرها منصات متخصصة مثل RepRisk (www.reprisk.com) و Sustainalytics (www.sustainalytics.com) (www.unpri.org). وبالإضافة إلى ذلك، من خلال دائرة العلاقات الخارجية في الصندوق، سيجري فحص كل مؤسسة استثمارية خاصة مؤثرة لتحديد أي علاقة حالية أو سابقة (مباشرة أو غير مباشرة) مع الصندوق لضمان معالجة أي تضارب محتمل في المصالح.

(3) **المواءمة مع المهمة.** سُتُّجرى تقييمات لمهمة المؤسسة الاستثمارية الخاصة المؤثرة المحتملة وأولوياتها، بما في ذلك فيما يتعلق بالالتزام بالمعايير القطاعية ذات الصلة أو التوصيات مثل مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (www.unpri.org)⁸ والاتفاق العالمي للأمم المتحدة (www.unglobalcompact.org).⁹

⁷ بالنسبة للدول ذات السيادة والمؤسسات التي تدعهما الدول والمؤسسات فوق الوطنية والمتحدة للأطراف، لن يجري تنفيذ عملية العناية الواجبة. ومع ذلك، سيسعى الصندوق إلى بذل العناية الواجبة أيضًا بشأن صناديق المعاشات القاعدية وأو شركات التأمين المملوكة للدول.

⁸ المبادئ الستة للاستثمار المسؤول هي مجموعة طوعية من مبادئ الاستثمار التي تقدم قائمة بإجراءات الممكنة لدمج المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحكومة في ممارسة الاستثمار. وقد وضع المبادئ مستثمرون تحت قيادة الأمم المتحدة واجتذبت هذه المبادئ قاعدة توقيع عالمية تتمثل غالبية الاستثمارات المداربة بمهنية في العالم.

⁹ يدعم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الشركات للقيام بالأعمال بطريقة مسؤولة من خلال مواءمة استراتيجياتها وعملياتها مع 10 مبادئ بشأن حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد؛ ويعزز العمل الاستراتيجي للنهوض بالأهداف المجتمعية الأوسع نطاقاً مثل أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التعاون والابتكار.

مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب. أعد الصندوق استبياناً بعنوان "اعرف عميلاً" يتواقع مع المعايير والممارسات العالمية في المؤسسات النظيرة. ويقيم هذا الاستبيان سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب والعقوبات للطرف المقابل بالإضافة إلى التدريب ذي الصلة للموظفين وعمليات الرصد والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. وسيشكل الاستبيان، بصيغته الأخيرة المعدلة، جزءاً من فووصات العناية الواجبة المتعلقة بالنزاهة التي يضطلع بها الصندوق بشأن المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة المحتملة. كما يقيم الصندوق المستثمرين الجدد المحتملين مقابل قواعد بيانات الصناعة المعيارية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب لدعم الامتثال لسياسة المكافحة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب.

(5) العلاقة مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى. سيجري تقييم العلاقات القائمة مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، بما في ذلك تعرّض المستثمرين للمخاطر المرتبطة بالمؤسسات النظيرة، والإبلاغ عنها.

12- وسيجري إبلاغ المجلس التنفيذي بجميع معاملات القروض والإصدارات الخاصة. وستقوم الإدارة بإبلاغ المجلس التنفيذي بكل اتفاقية قرض وطرح إصدار خاص. وستتضمن المذكرة جميع التفاصيل التي يمكن الكشف عنها¹⁰ فيما يتعلق بالمعاملة، وكذلك التقدّم المحرز في تنفيذ خطة التمويل.

هاء- إدارة المخاطر

13- ستستمر إدارة الاقتراض على مستوى قائمة الموازنة بما يتماشى مع إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق وبدعم من الإبلاغ عن إدارة الأصول والخصوم. يتمثل الغرض من إدارة الأصول والخصوم في ضمان إدارة الخصوم بشكل مناسب (أي أن يجري سداد الدين في الوقت المحدد). وتنشأ الحاجة إلى إدارة نشطة للأصول والخصوم من عدم التطابق بين الملامح المالية للأصول والخصوم من حيث عمليات التقويم، وآجال الاستحقاق وأسعار الفائدة. وإذا لم تُدار أوجه عدم التطابق هذه، يمكن أن تؤدي حالات التعرض للمخاطر إلى خلق قيود على السيولة ونقص فيها لدى المؤسسة، وبالتالي في نهاية المطاف على رسميتها. وقد جرى تقديم إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق لاتباع نهج شامل إزاء إدارة مخاطر قائمة الموازنة. ويشير الإطار 2 إلى العناصر الرئيسية لحالات التعرض للمخاطر التي سيرصدّها الصندوق ويبليغ عنها.

الإطار 2

رصد وإدارة حالات التعرض للمخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم

تمثل إدارة الأصول والخصوم ممارسة تنتهجها المؤسسات المالية لتخفيف المخاطر المالية الناتجة عن عدم التطابق بين الأصول والخصوم. وقد يؤدي عدم تطابق الملامح المالية للأصول عند مقارنتها بالخصوم، من حيث العملة أو سعر الفائدة أو المدة/أجل الاستحقاق، إلى تعريض المؤسسة لمخاطر عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من حيث الديون، مما يؤدي إلى تأكّل رأس مالها. وتتمثل الاستراتيجية الشاملة للصندوق في السعي إلى ضمان وجود تطابق وثيق بين أصوله وخصومه، بما في ذلك من خلال استخدام المشتقات للتحوط من المخاطر المالية. ويوفر إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق الأساس لرصد حالات التعرض للمخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم والإبلاغ عنها، ويتمحّر حول المبادئ التالية:

- (1) الحفاظ على سيولة كافية للوفاء بالتزامات الصندوق، أي طلبات الصرف التي يقدمها العملاء وخدمة ديونه؛
- (2) الإدارة الملائمة لتكوين عمليات أصوله وخصومه من أجل الحد من الخسائر الناجمة عن تقلبات الإيرادات أو انخفاض قدرة الصندوق على التمويل؛
- (3) حماية الصندوق من التقلبات في أسعار الفائدة السوقية من أجل الحد من تقلبات الإيرادات وتجنب انخفاض رأس المال.

¹⁰ سيتم ذلك قدر الإمكان، مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالمستثمرين عند الحاجة.

ويجري قياس المخاطر المذكورة أعلاه مقابل العتبات الموضوعة على النحو الوارد بالتفصيل في السياسات المختلفة. ويجري الإبلاغ عن بعض المقايس داخلياً إلى اللجان المالية وتشكل هذه المقايس أساس التخطيط المالي، في حين يجري إبلاغ الهيئات الرئيسية عن مقاييس أخرى دورياً.

إدارة مخاطر السيولة. تحدد سياسة السيولة مستوى السيولة المستهدفة والمتطلبات الدنيا من السيولة التي ينبغي أن يحتفظ بها الصندوق لوفاء بالتزاماته حتى في أوقات الضغوط. وتتضمن بطبيعتها جميع التدفقات النقدية المتعلقة بالاقتراض.

ويمكن أن تنشأ مخاطر إعادة التمويل من عدم تطابق آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم. ويقارن متوسط آجال الاستحقاق المتبقية للأصول بمتوسط آجال الاستحقاق المتبقية للخصوم لضمان التطابق الوثيق بينهما.

إدارة مخاطر العملات. قد يفترض الصندوق بعملة مختلفة عن عملة إعادة الإقراض. وثedar مخاطر العملات من خلال مطابقة عملة خصوم الاقتراض بعملة الأصول المملوكة، أو عن طريق استخدام أدوات تحوط العملات إذا لزم الأمر. ويجري تخصيص رأس المال لمخاطر العملات المتبقية غير المحوطة.

إدارة مخاطر أسعار الفائدة. يتمثل الهدف من إدارة مخاطر الفائدة في الصندوق في الحد من مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم تطابق المدة بين أصوله (حافظة الاستثمار وحافظة القروض) وخصومه (الأموال المقرضة). ويخفف الصندوق مخاطر أسعار الفائدة من خلال ضمان أن تموّل الخصوم ذات سعر الفائدة الثابت (مثل قروض الشركاء الميسرة) أصول القروض ذات سعر الفائدة الثابت (مثل قروض الصندوق المقدمة بشروط مختلطة) وأن تموّل الأصول ذات سعر الفائدة العالم (قروض الصندوق المقدمة بشروط عادية) بخصوم مرتبطة بمؤشر من نفس قاعدة سعر الفائدة العالم (عادة سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن وسعر الفائدة السائد بين المصارف الأوروبية).

14- تخطيط رأس المال. تمثل كفاية رأس المال مؤشراً على الملاءة المالية وتقيس قدرة الصندوق على استيعاب الخسائر المحتملة الناشئة عن عملياته الإنمائية. وتقارن كفاية رأس المال بين مستوى رأس المال المتاح ورأس المال المطلوب للتعويض عن هذه الخسائر المحتملة. ومن الأساسي توقع مستوى رأس المال القابل للتخصيص من أجل تحديد قدرة الصندوق على تحمل المخاطر ومستويات التمويل بالديون. وهناك علاقة تكاملية بين كفاية رأس المال والسيولة، ويرتبطان ببعضهما البعض من خلال إطار إدارة الأصول والخصوم الذي يهدف إلى تقليل التعرض للمخاطر المتبقية بحيث تقتصر على المخاطر غير الأساسية. والنتيجة التي سترث عنها هذه العلاقة الدينامية هي التي ستقرر الحدود ذات الصلة بخطة التمويل السنوية.

15- مخاطر تضارب المصالح والمخاطر المتعلقة بالسمعة. فيما يتعلق بالقروض والإصدارات الخاصة، سيخضع جميع المقرضين الجدد المحتملين لفحص داخلي للعنابة الواجبة بهدف تقييم أي تضارب محتمل في المصالح أو المخاطر المتعلقة بالسمعة. وستخضع المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة لفحص أكثر تفصيلاً، كما هو مفصل في الإطار 1 أعلاه.

16- المخاطر التشغيلية. سثار المخاطر التشغيلية المتعلقة بمعالجة عمليات الاقتراض المتزايدة من خلال تحديث نظم المحاسبة والمدفوعات الداخلية، وهي عملية بدأت بالفعل. وجرى تحديث النموذج المالي للصندوق ليعكس معاملات الاقتراض والمقاييس الرئيسية ذات الصلة بشكل كامل، وهو يخضع لمزيد من التحسينات التي ستسمح بإعداد تقارير أكثر تطوراً عن الأوضاع الحالية والمتوقعة لإدارة الأصول والخصوم. وتنتمي استراتيجية الاقتراض التي يتبعها الصندوق في زيادة التمويل بالديون بطريقة تدريجية وحذر.

17- المخاطر القانونية. وفقاً لما هو معمول به في الأسواق المالية الدولية، قد تخضع الأدوات المالية (وأية اتفاقيات متعلقة بالتحوط أو الخدمات أو ما شابه ذلك من اتفاقيات) مع الجهات الناظرة للقوانين الوطنية. ويجوز إحالة المنازعات إلى آلية مناسبة للتسوية وإعمال حقوق الأطراف، على النحو المتطرق عليه بين الصندوق والمقرض المحتمل أو الطرف المعنى. وستجري الإداره مفاوضات بمساعدة مستشارين خارجيين، عند الاقتضاء، في

الولايات القضائية المعنية. ور هنا بالأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات، لا يعتبر أي بند في الاتفاقيات المذكورة أعلاه تنازلاً عن امتيازات الصندوق وحصانته.

مشروع القرار 48/

الموافقة على التعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44

إن مجلس محافظي الصندوق، إذ يأخذ في الاعتبار القرار 223/د-44،

يقرر تعديل القرار 223/د-44 على النحو التالي، حيث يرد النص المحفوظ مشطوباً والنص المضاف تحته خط:

"يقرر ما يلى:

يجب أولاً أن يستعرض المجلس التنفيذي الطرح العام الأولي لأوراق دين مالية في الصندوق لتمويل المشروعات والبرامج أية عملية يقوم بها الصندوق لبدء الاقتراض من السوق وأن يصادق عليه، وأن يوافق عليها عليه مجلس المحافظين في نهاية المطاف.

ويجوز للصندوق طرح الإصدارات الخاصة والأوراق التجارية."